

الصادرات المصرية ترتفع 15% في الربع الأول



قالت وزارة التجارة والصناعة المصرية في بيان اليوم الجمعة إن صادرات البلاد زادت بنسبة 15% خلال الربع الأول من السنة المالية الحالية التي تنتهي في 30 يونيو المقبل. ولم يشير البيان إلى حجم الواردات لكنه قال إن العجز في الميزان التجاري سجل تحسنا نسبته 2% دون الإشارة إلى قيمته، بينما تحدث عن نمو في حجم التجارة الخارجية بنسبة 9%. وقال قابيل في بيان اليوم الجمعة إن الزيادة التي حققتها الصادرات المصرية للأسواق الخارجية ساهمت في زيادة حجم التجارة الخارجية خلال الربع الأول إلى 21 مليارا و265 مليون دولار مقارنة مع نحو 19 مليارا و520 مليون دولار. وقال إسماعيل جابر رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إن قائمة أهم الأسواق التي استقبلت الصادرات المصرية خلال الربع الأول من العام الحالي شملت تسع دول هي الإمارات والسعودية والولايات المتحدة وألمانيا وروسيا وإسبانيا وتركيا وإيطاليا وبريطانيا. كما أشار إلى "انخفاض ملموس في الواردات المصرية من بريطانيا وإيطاليا والإمارات بنسبة انخفاض بلغت 27%". وقال طارق قابيل وزير التجارة والصناعة إن الصادرات غير البترولية ارتفعت إلى 6 مليارات و324 مليون دولار خلال الربع الأول مقارنة مع 5 مليارات و520 مليونا خلال الفترة ذاتها من عام 2017 بزيادة بلغت 15%.

وأشار إلى أن تسع قطاعات إنتاجية حققت أعلى معدل زيادة في الصادرات خلال الربع الأول، من بينها قطاعات الصناعات الكيماوية والأسمدة والملابس الجاهزة والصناعات الهندسية والمفروشات والغزل والنسيج. كان البنك المركزي المصري ذكر في بيان الشهر الماضي أن العجز في ميزان المعاملات الجارية هبط 64% إلى 3.4 مليار دولار في النصف الأول من السنة المالية 2017-2018، مقارنة مع عجز بلغ 9.4 مليار قبل عام. وعزا البنك المركزي هبوط عجز ميزان المعاملات الجارية إلى "استمرار التعافي في مصادر الدخل القومي الرئيسية وخاصة السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج" إلى جانب الصادرات السلعية. وقالت وزارة المالية في وقت سابق من هذا الشهر إن الحكومة تستهدف تحقيق فائض أولي اثنين بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في موازنة 2018-2019. والفائض الأولي يعني أن إيرادات الدولة تغطي مصروفاتها دون احتساب فوائد الدين. وتستهدف مصر تحقيق فائض أولي في موازنة 2018-2019 الحالية بنحو 0.3%. وحققت بالفعل فائضا أوليا 0.2% في أول ستة أشهر من السنة المالية الحالية.